الأمم المتحدة

A/C.2/75/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
15 December 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الساعة 10:30

الرئيس: السيد راي ..... (نيبال)

المحتويات

البند 26 من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

البند 19 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)*

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

(أ) صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21 *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

20-15965 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتح الاجتماع الساعة 10:35.

البند 26 من جدول الاعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/C.2/75/L.31 و A/C.2/75/L.56)

مشروعا القرارين A/C.2/75/L.31 و A/C.2/75/L.56: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

1 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار A/C.2/75/L.56 لا تترتّب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

2 - *اعتمد مشروع القرار A/C.2/75/L.56.*

3 - **السيدة تسايتلر** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وكذلك باسم أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) آثارا مدمرة في العديد من البلدان. وهي لم تعد مجرد أزمة صحية، بل أصبحت أزمة عالمية يمكن أن تؤدي إلى أزمات غذائية في مناطق كثيرة من العالم، وأن تزيد من تعريض صحة ومعيشة مئات الملايين من البشر للخطر. ولذلك فإن الأمن الغذائي والتغذية موضوعان ملحان يجب معالجتهما، ويقدم مشروع القرار الحالي مخططا عن كيفية تحويل المنظومات الغذائية، لا سيما في الفترة التي تسبق مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2021.

4 - ومضت تقول إن هذا السياق يحدو بنا إلى وضع صياغة أقوى بشأن تغير المناخ والبيئة. فالممارسات الزراعية غير المستدامة هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ومن أجل تحقيق التحول الذي تمس الحاجة إليه في سبيل بلوغ منظومات غذائية مستدامة وقادرة على الصمود وتحقيق الأهداف المتصلة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي، يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في هذه القضايا معا وأن يعزز النظم الزراعية المستدامة التي توفر الأمن الغذائي وتحسّن التغذية وتشكّل أساساً لكسب العيش في المناطق الريفية، وتكفل القدرة على تحمل تغير المناخ من دون أن تضر بالنظم الإيكولوجية.

5 - وأضافت قائلة إن "إعادة البناء على نحو أفضل" يجب أن تعني أيضا "البناء الأكثر ملاءمة للبيئة". وفي هذا الصدد، أعربت عن أسفها لعدم الإبقاء على الإشارة إلى نهج "توحيد الأداء في مجال الصحة" في النص النهائي. فمن شأن اتباع نهج متكامل إزاء الصحة البيئية والبشرية والحيوانية والنباتية أن يكون أمرا حاسما للوقاية من الأخطار الصحية في المستقبل، ولا سيما الأمراض الحيوانية المنشأ، ولجعل العالم أكثر قدرة على مواجهة الصدمات العالمية في المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإن الإشارة إلى "أنماط غذائية صحية" في مشروع القرار لا ينبغي أن يستبعد أي مفاوضات تجري حاليا في روما بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن المنظومات الغذائية والتغذية. وختمت كلامها بالقول إن الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي يؤيّد صياغة "أنماط غذائية صحية مستدامة"، بهدف إدراج تركيز على البعد البيئي للممارسات الزراعية.

6 - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه في حين أن مشروع القرار يعترف بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الزراعة في تحقيق التنمية المستدامة، فإن وفد بلدها يود أيضا توضيح عدة نقاط. وتتعلّق أولاها بالفقرة الثانية عشرة من الديباجة، والولايات المتحدة دأبت على تأييد العديد من الأهداف الهامة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، مثل الاستثمار في البنى التحتية وحماية البيئة وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. ومع ذلك، أعربت عن قلق وفد بلدها من الصياغة الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 التي تلزم بتخفيض واردات الأغذية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا في الأمن الغذائي وقد لا يتّسق مع سياسات منظمة التجارة العالمية.

7 - وأضافت قائلة إن ثاني نقطة تتعلّق بالفقرة الرابعة والعشرين من ديباجة مشروع القرار، إذ ينبغي ألا تملي الأمم المتحدة نطاقات العمل على المنظمات المستقلة، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل.

8 - أما النقطة الثالثة فتتعلّق بالفقرة السادسة والعشرين من ديباجة مشروع القرار، فقالت إن التدابير التصحيحية للتجارة وإجراءات الإنفاذ المتسقة مع منظمة التجارة العالمية المتخذة لحماية اقتصاد الولايات المتحدة من الممارسات التجارية غير العادلة والمشوهة للسوق التي تنتهجها بلدان أخرى لا تعتبر "حمائية". ولا تدافع الولايات المتحدة عن الحمائية ولكنها لا ترى فائدة في إعادة تأكيد دعوات مبتذلة لتجنب الحمائية، تنتهكها أطراف أخرى بصورة اعتيادية. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة ليست مكانا مناسبا لهذه المناقشة.

9 - وتتعلّق النقطة الرابعة بالفقرة الثلاثين من الديباجة والفقرة 33 من مشروع القرار، فقالت إن الولايات المتحدة تؤيّد حق الجميع في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك في الحصول على الغذاء، على النحو الذي أقرّه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومضت تقول إن الولايات المتحدة تتبع سياسات تعزز الحصول على الغذاء على

الصعيد المحلي. وفي حين أن هدف الولايات المتحدة هو تحقيق عالم يتاح فيه لكل فرد الحصول على الغذاء، فإنها لا تعامل الحق في الغذاء على أنه التزام واجب الإنفاذ.

10 - وفي النقطة الخامسة قالت إن الولايات المتحدة لم تقرّ بأي تغيير في الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي بشأن الحقوق المتصلة بالغذاء. وقالت إن الولايات المتحدة ليست طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن وفد بلدها يفسر الإشارات إلى الحق في الغذاء الواردة في مشروع القرار على أنها موجّهة للدول الأطراف في العهد، في ضوء المادة 2 (1) منه. وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة تفسر أيضا الإشارات الواردة في مشروع القرار إلى التزامات الدول الأعضاء بشأن الحق في الغذاء على أنها لا تنطبق إلا بقدر ما تكون الدول قد تعهدت بتحمّل هذه الالتزامات. وبما أن لدى البلدان مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات التي قد تكون مناسبة في تعزيز الإعمال التدريجي للحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك فيما يتعلّق بالغذاء، ينبغي ألا تحاول القرارات تحديد مضمون ذلك الحق أو الحقوق ذات الصلة.

11 - وأنهت كلامها بالإشارة إلى البيان العام الذي أدلى به وفد بلدها في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر A/C.2/75/SR.5، الفقرات 7 إلى 17)، فقالت إنه تضمّن تفاصيل عن عدد من الشواغل الإضافية الواردة في مشروع القرار، بما في ذلك ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس، وتغير المناخ، والخطة الحضرية الجديدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ونقل التكنولوجيا.

12 - **السيد وودروف** (المملكة المتحدة): قال إن جائحة كوفيد-19 كان لها آثار بعيدة المدى على المنظومة الغذائية العالمية، وقد بيّنت هشاشتها. وقال إن وفد بلده يوافق على البيان المشترك لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية، الذي صدر في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والذي شدّد على أننا "يجب أن نعيد التفكير في مستقبل بيئتنا وأن نعالج تغير المناخ والتدهور البيئي بطموح وإلحاح. وعندئذ فقط يمكننا حماية صحة جميع الناس وسبل عيشهم وأمنهم الغذائي وتغذيتهم، وضمان أن يكون 'وضعنا الطبيعي الجديد' أفضل".

13 - أما بالنسبة للمملكة المتحدة، فقال إن الاستجابة الفعالة لجائحة كوفيد-19 والوقاية من الجوائح الحيوانية في المستقبل تستلزم اتباع نهج متعدد الأطراف ونهج "توحيد الأداء في مجال الصحة" بإشراك جهات فاعلة متعددة. وفي حين أنه من المؤسف أن الإشارة إلى نهج "توحيد الأداء في مجال الصحة" لم تدرج في النص، فإن وفد بلده يتطلع إلى زيادة تحسين مضمون مشروع القرار في الدورة المقبلة للجنة.

14 - وختم كلامه بالقول إن عام 2021 سيكون عاما حاسما لوضع المجتمع الدولي على المسار الصحيح في التصدي للتحدي العالمي المتعلّق بالغذاء، فالأمين العام سيعقد أول مؤتمر قمة معني بالمنظومات الغذائية؛ وسيتم الاتفاق على إطار جديد لحماية الطبيعة في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي سيعقد في الصين؛ وستستضيف المملكة المتحدة، بالشراكة مع إيطاليا، الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

15 - *سُحب مشروع القرار A/C.2/75/L.31.*

البند 19 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)*

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/C.2/75/L.26/Rev.1 و A/C.2/75/L.59 و A/C.2/75/L.60)

مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1: حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

16 - **الرئيس:** قال إن الولايات المتحدة اقترحت تعديلا للفقرة 10 من مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1 في الوثيقة A/C.2/75/L.59 واقترح الاتحاد الروسي تعديلا للفقرة 2 من مشروع القرار في الوثيقة A/C.2/75/L.60. ووفقا للمادة 130 من النظام الداخلي للجمعية العامة، ستبت اللجنة في التعديلين المقترحين حسب ترتيب تقديم التعديلات. وأشار إلى أن مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/C.2/75/L.59 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

17 - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن اقتراح وفد بلدها هو تغيير صياغة الفقرة 10 من مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1 إلى النص التالي: "تؤكد من جديد الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بطريقة متوازنة ومتكاملة". وهذه الصياغة ينبغي أن تكون مألوفة للجميع لأنها تصون ابتكارا حاسما في خطة عام 2030: وهو أن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة يجب أن تعالج على نحو كلّي وشامل، أي "بطريقة متوازنة ومتكاملة". وأضافت قائلة إن الصياغة الحالية الواردة في الفقرة 10 لا تعكس على النحو المناسب هذه الرؤية الأساسية، وتصرف الانتباه عن فكرة أساسية مكرسة في أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وبغية معالجة هذا الشاغل، فقد اقتبس التعديل المقترح مباشرة من الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 1/70، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وحثّت جميع الدول الأعضاء على التصويت لصالح اقتراحها.

18 - *أجري تصويت مسجل على الاقتراح الوارد في الوثيقة A/C.2/75/L.59 لتعديل الفقرة 10 من مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1.*

المؤيدون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، والصين، والعراق، وعمان، وغابون، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، واليمن.

الممتنعون عن التصويت:

تركيا ومدغشقر.

19 - *رفض الاقتراح بأغلبية 102 من الأصوات مقابل 54 صوتا، مع امتناع عضوين عن التصويت.*

20 - **السيد دي لا مورا سالسيدو** (المكسيك): قال إن وفد بلده قد صوت لصالح التعديل المقترح لأنه يتضمن صياغة مأخوذة حرفيا من خطة عام 2030. وبالتالي، كان ذلك دليلا على دعم جميع الجوانب المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن ترحيب المكسيك بالمقترحات الرامية إلى مواءمة لغة قرارات اللجنة مع اللغة المتفق عليها في خطة عام 2030، وهو ما يتماشى مع المقرر المتعلق

بتنشيط عمل اللجنة الذي اعتُمد في دورتها السابقة. وأنهى كلامه بالقول إن المكسيك ستواصل دعم عملية المواءمة هذه وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب.

21 - **السيدة نيمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يرغب في طلب التصويت على الإبقاء على الفقرة 10 من مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1.

22 - *أُجري تصويت مسجل على مقترح الإبقاء على الفقرة 10 من مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، والصين، والعراق، وعمان، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، ولبنان، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس.

المعارضون:

إثيوبيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتونس، والجبل الأسود، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وغابون، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

الممتنعون عن التصويت:

آيسلندا، وسويسرا، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، ومدغشقر، والنرويج

23 - *واعتمد الاقتراح بأغلبية 83 صوتا مقابل 61 صوتا وامتناع 6 أعضاء عن التصويت*.*

24 - **السيد شينغ** جيشينغ (الصين): قال إن تغير المناخ يشكل تحديا عالميا مشتركا يتطلب استجابة عالمية جماعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبني على الزخم الإيجابي الجاري في مكافحة تغير المناخ من خلال التمسك بتعددية الأطراف بحزم، وتعزيز تنفيذ اتفاق باريس، والتقيد بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والمضي قدما بتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأعرب عن أسف وفد بلده لأن إحدى الدول الأعضاء طلبت إجراء تصويت منفصل على الفقرة 10 من مشروع القرار. فقد تم الاتفاق على الصيغة الواردة في تلك الفقرة بتوافق الآراء عدة مرات في الماضي، وهي تمثل الاتجاه الصحيح لتنفيذ خطة عام 2030 ولتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وختم كلامه بالقول إنه ينبغي للدول الأعضاء جميعها أن تعمل معا في التصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 لتحقيق التنمية المشتركة.

* أبلغت بعد ذلك وفود البرازيل، وبوتسوانا، وتشاد، وتونس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجيبوتي، وغابون، وكينيا، وليبيا، وموزامبيق، واليمن، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، اللجنة بأنها كانت تعتزم التصويت لصالح الإبقاء على الفقرة 10 من مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1.

25 - **الرئيس:** قال إن مشروع التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/C.2/75/L.60 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

26 - **السيد فارغانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده قد اقترح، خلال المشاورات الإعلامية بشأن مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1، تعديلات لضمان أن يكون النهج المتبع في مكافحة تغير المناخ أكثر فعالية وواقعية في سياق جائحة كوفيد-19. وأضاف قائلا إنه المؤسف أن المقترحات الرامية إلى جعل النص أكثر توازنا قد رُفضت، وتم الإبقاء على اللغة المثيرة للجدل وغير المقبولة التي أشار إليها وفد بلده. ودعا جميع الوفود إلى تأييد التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/C.2/75/L.60 وطلب معرفة هوية الوفد الذي طلب إجراء تصويت في هذا الصدد.

27 - **الرئيس:** قال إن غيانا طلبت إجراء تصويت.

28 - **السيدة أوستن** (غيانا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إنه بينما تقدر المجموعة مشاركة جميع الشركاء خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار، فإنها ستصوت ضد الاقتراح.

29 - *أجري تصويت مسجل على الاقتراح الوارد في الوثيقة A/C.2/75/L.60 لتعديل الفقرة 2 من مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي وبيلاروس.

المعارضون:

إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، والصين، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

الممتنعون عن التصويت:

مدغشقر والولايات المتحدة الأمريكية.

30 - *رفض الاقتراح بأغلبية 150 صوتا مقابل صوتين وامتناع عضوين عن التصويت.*

31 - **السيد فارغانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يأسف لرفض الوفود التعديل المقترح، مما يظهر مرة أخرى عدم وجود رغبة في التوصل إلى حل وسط من أجل بلوغ توافق في الآراء. وفي هذا السياق، يطلب وفده إجراء تصويت على الفقرة 2 من مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1، ويدعو جميع الوفود إلى التصويت ضد الإبقاء عليها.

32 - **السيدة أوستن** (غيانا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن المجموعة ستصوت لصالح الإبقاء على الفقرة 2 من مشروع القرار.

33 - *أُجري تصويت مسجل على مقترح الإبقاء على الفقرة 2 من مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1.*

المؤيدون:

إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، والصين، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

مدغشقر.

34 - *واعتمد الاقتراح بأغلبية 154 صوتا مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن التصويت.*

35 - **الرئيس:** قال، في إشارة إلى مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1 ككل، إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

36 - **السيدة ليندو** (بليز): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إنه من المؤسف أن الأمم المتحدة، رغم تزايد حجم التحدي الذي يمثله تغير المناخ، قد أضاعت فرصة أخرى لتقديم التزام لا لبس فيه بتلبية الطلب العالمي لاتخاذ إجراءات طموحة. وعوضا عن ذلك، وبغية التوصل إلى توافق في الآراء، كانت الصياغة التي استقر عليها مشروع القرار أقرب إلى تقديم دواء وهمي لمرض يهدد الحياة، والأسوأ من ذلك أنه يتضمن صياغات غامضة ومضللة بشأن الالتزامات بموجب الأطر القائمة. ومضت تقول إنه في بداية عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تكون البلدان طموحة إذا ما كان لها أن تنفذ بالكامل اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة عام 2030.

37 - ومضت تقول إن مشروع القرار الحالي لا يرقى إلى مستوى الطموح، ولا يعالج قضايا التمويل وبناء القدرات بالشكل المناسب ولا يعترف بظروف البلدان الوطنية في تصديها لكوفيد-19 وهي أزمة صحية عالمية كبرى لها عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية وخيمة. وفي حين أن جميع البلدان قد تضررت من هذه الجائحة، فإن البلدان

النامية قد تضررت بشدة. وقالت إن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يعرب عن أسفه لأن السطر الافتتاحي للفقرة 2 من مشروع القرار لا يعترف على نحو كاف بظروف البلدان النامية الصعبة التي فرضت على حكوماتها مواجهة هذه الأزمة باستراتيجيات تلائم ظروفها.

38 - وأعربت عن قلق التحالف بوجه خاص من الطريقة التي يتناول بها مشروع القرار مسألة تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ. فالجائحة قد أسفرت عن تقليص هامش تصرف في المجال المالي وخلقت حواجز إضافية أمام البلدان النامية للحصول على تمويل مستدام. ولذلك فقد زادت الحاجة إلى التمويل، ولكن مما يدعو إلى الأسى أنه بعد مرور 10 سنوات على التزام البلدان المتقدمة بتقديم 100 بليون دولار سنويا لتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ، لم يتحقق هذا التعهد بعد. وينبغي ألا تضطر البلدان النامية إلى الاختيار بين مساعدة مواطنيها على التعافي من الجائحة في الأجل القصير، والإضرار بجهودها الرامية إلى مكافحة تغير المناخ.

39 - واسترسلت قائلة إن مشروع القرار يعمم الدعوة إلى العمل وتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ لجميع البلدان، دون تمييز بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وهذه رسالة غير متوازنة، لأنها لا تعترف على النحو الواجب بنقطتين رئيسيتين: فالبلدان النامية تحتاج إلى مساعدة مالية بشأن الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، والبلدان المتقدمة النمو ملزمة قانونا بتقديم هذه المساعدة. وتحالف الدول الجزرية الصغيرة يعرب عن بالغ القلق من تركيز الفقرة 2 القصير النظر على "حشد" وسائل التنفيذ. ولكي يعكس مشروع القرار الالتزامات المتفق عليها وأعلى الطموحات، ينبغي أن تنص الصيغة بدلا من ذلك على "توفير" هذه الوسائل، وفقا للمادة 9 (1) من اتفاق باريس والمادة 4 (3) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

40 - أنهت كلامها بالقول إن الصيغة الواردة في الفقرة 2 من مشروع القرار لا تتسق مع الاتفاقات الدولية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ ولا تعالج الاحتياجات التمويلية المحددة للبلدان النامية بطريقة متوازنة، ولذلك لا يمكنها أن تنشئ سابقة ولا ينبغي استخدامها في نصوص لاحقة أو في محاولة إعادة التفاوض على اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

41 - **السيدة أوستن** (غيانا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن المجموعة تدعو إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ومن المهم أن نبيّن للعالم تضامن الأمم المتحدة ووحدتها في معالجة الأزمة العالمية لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، قالت إن المجموعة ستصوت لصالح مشروع القرار.

42 - *اعتمد مشروع القرار A/C.2/75/L.26/Rev.1*.

43 - **السيد فارغانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده، وإن كان قد أيد اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، فإنه يرغب في أن ينأى بنفسه عن الفقرة 2 من النص ولا يعتبر نفسه ملزما بأحكامها. وقال إن وفد بلده لن يعتبر أن هذه الصيغة مصدرا لصياغة متفق عليها في المستقبل أو يوافق على أنه كان هناك توافق في الآراء بشأنها.

44 - **السيدة تسايتلر** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وكذلك باسم أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقالت إن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما كان الحال في السنوات السابقة، قد بعث إشارة قوية وهامة عن الطموح المشترك لخوض العمل الصعب الذي ينتظرنا على الطريق إلى الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

45 - ورحبت بالعبارات الواضحة في الفقرة 2 من مشروع القرار، التي تدعو إلى اتباع نهج يراعي المناخ والبيئة في استراتيجيات التعافي. وقالت إنه في الواقع، لن يكون من الممكن حقا إعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل والمحافظة عليه إلا إذا عززت استراتيجيات التعافي والسياسات العامة وقرارات الاستثمار المعتمدة أهداف اتفاق باريس، بدلا من تقويضها.

46 - ومضت تقول إنه لا يوجد خيار بين معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة والتصدي لتغير المناخ. ويجب القيام بالأمرين معا. ويجب أيضا اغتنام هذه الفرصة للاستثمار المستدام وخلق فرص عمل في مجالات مثل الطاقة المتجددة أو استعادة النظم الإيكولوجية التي تساعد على الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش المستدامة، مع دعم الأهداف المناخية والبيئية.

47 - وقالت إن المناخ والتنوع البيولوجي هما موضوعان مترابطان يعتمد كل منهما على الآخر ولا يمكن التعامل مع أحدهما بمعزل

عن الآخر. ولذلك، فمن المؤسف أنه تعذّر التوصل إلى اتفاق على إدراج صيغة ذات صلة بشأن أهمية الحلول المستمدة من الطبيعة.

48 - ومضت تقول إن الأشهر الأخيرة شهدت إعلانات جديدة مشجعة من عدة أعضاء في مجموعة العشرين بأنهم سوف يسعون إلى بلوغ هدف تحقيق تحييد أثر انبعاثات الكربون في أقرب وقت ممكن من عام 2050. ويحث الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه جميع البلدان الرئيسية المطلِقة لانبعاثات غازات الدفيئة الأخرى على أن تحذو حذوه. ومن الضروري تقديم مساهمات محددة وطنيا جديدة أكثر طموحا واستراتيجيات طويلة الأجل لبلوغ الحياد المناخي، استنادا إلى أفضل العلوم المتاحة على النحو الذي قيّمته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى جانب التعهدات المتعلقة بتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ ما بين عامي 2020 و 2025 وخطط التكيف الطموحة. وأنهت كلامها بالقول إن العالم يجب أن ينتقل من القول إلى الفعل، والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة قيادة الجهود العالمية الطموحة نحو مواجهة تغيّر المناخ.

49 - **السيدة نيمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يشعر بخيبة الأمل لأن الصيغة غير التوافقية الواردة في الفقرة 10 من مشروع القرار لم تستبدل بصيغة توافقية من خطة عام 2030 تعكس موقفا مشتركا بشأن التنمية المستدامة. ولذا فإن وفد بلدها ينأى بنفسه عن هذه الفقرة. وينبغي أن تؤدي المداولات المقبلة بشأن مشروع القرار إلى تعزيز مصالح جميع الدول الأعضاء وتجنب الرسائل السياسية الضيقة التي تقوض توافق الآراء وعمل اللجنة والقدرة على العمل معا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يود أيضاً أن ينأى بنفسه عن الفقرة 2 من مشروع القرار. وفيما يتعلق بهذه الفقرة وبالفقرة الرابعة من الديباجة، قالت إن الولايات المتحدة تؤيد اتباع نهج شامل إزاء تكنولوجيات الطاقة، وتظل ملتزمة بإتاحة إمكانية الحصول على الطاقة في جميع أنحاء العالم.

50 - وقالت إن وفد بلدها يشير إلى أن الإشارات إلى أحكام الاتفاقية الإطارية أو غيرها من الصكوك والمقررات التي تتخذها هيئات أخرى لا تغير أو تفسر معنى أو قابلية تطبيق هذه الصكوك والمقررات.

51 - وعلاوة على ذلك، سيرسم كل بلد مساره الفريد للتعافي من كوفيد-19، وهو مسار يحدده السياق الوطني الخاص به. ولا ينبغي أن يفهم أي جزء من مشروع القرار على أنه يعني اتباع نهج واحد يناسب الجميع إزاء جهود التعافي والنمو الاقتصادي.

52 - وأنهت كلامها بالإشارة إلى أن البيان العام الذي أدلى به وفد بلدها في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 قد أبرز شواغله فيما يتعلق بخطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وإطار سينداي.

53 - **السيد وودروف** (المملكة المتحدة): قال إن العالم لديه فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل من آثار كوفيد-19 وإنشاء اقتصاد عالمي أكثر عدلا وخضرة وأقدر على امتصاص الصدمات. ويجب أن تكون في صميم تلك الجهود التزامات طموحة لدفع التقدم نحو الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر على الصعيد العالمي، وتعزيز القدرة على الصمود وتعزيز القدرة على التكيف، والحد من التعرض لتغير المناخ. ولذلك فإن وفد بلده يرحب باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، بما في ذلك صياغة الفقرة 2 بما يعكس الضرورة الواضحة لربط الانتعاش العالمي بالجهود المعززة الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. وأردف قائلا إن خطورة الحالة التي نواجهها تعني أنه يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات حاسمة وعاجلة من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس وخطة عام 2030. ومع ذلك، فإن وفد بلده لا يزال يشعر بخيبة الأمل لعدم إمكانية الاتفاق على صيغة توافقية بشأن أهمية الحلول المستمدة من الطبيعة أو بشأن فداحة الخسائر والأضرار. وختم كلامه قائلا إنه قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في غلاسكو، المملكة المتحدة، في عام 2021، ستواصل حكومته حث البلدان الأخرى على تقديم مساهمات محددة وطنية جديدة وأكثر طموحا وخططا للتكيف مع تغير المناخ واستراتيجيات طويلة الأجل تحدد مسارا نحو الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر والالتزامات المتعلقة بتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ لدعم أشد البلدان ضعفا.

54 - **السيد ميسرا** (الهند): قال إنه يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تكفل تحقيق غايات التخفيف التي تم التعهد بها بموجب اتفاق باريس بحلول عام 2030 في مساهماتها المحددة وطنيا عوضا عن تنقيح غاياتها. والهند إحدى البلدان الخمسة الأولى التي لديها إجراءات على الطريق الصحيح للحفاظ على الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين. وتشمل استراتيجيتها الحد من كثافة الانبعاثات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والاستعاضة عن الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة، وإنشاء مصرف إضافي للكربون.

55 - وبما أن اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هما وثيقتان متوازنتان بدقة، فإن التركيز غير المتناسب على تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ التي تهمل التكيف مع المناخ وتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ سيضر بالبلدان النامية. وأعرب عن أسفه لأنه لم يُحدّد حتى الآن سبيل موثوق به لكي تحشد البلدان المتقدمة مبلغ 100 بليون دولار سنويا على النحو الذي تعهّدت به بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتلبية احتياجات البلدان النامية. ولذلك يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بجميع التزاماتها بموجب اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، يجب تنفيذ الأحكام الواردة في مشروع القرار هذا تنفيذا كاملا. وختم قائلا إن تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا وليس مسألة نقاش.

56 - **السيد شينغ** جيشينغ (الصين): قال إن وفد بلده يرفض بشدة النهج غير التوافقي الذي اعتمدته إحدى الدول الأعضاء في الدورة الحالية. وقد انسحب هذا البلد من اتفاق باريس بدافع من برنامجه السياسي المحلي، ويدعي أن خطة عام 2030 وغيرها من الصكوك الدولية غير ملزمة، وبالتالي فهي لم تنشئ التزامات جديدة، بما في ذلك التزامات مالية، من أجلها. وهذا خطاب يقوض جو التعاون الدولي ويضر بتوافق الآراء الذي توصل إليه المجتمع الدولي حتى الآن. وقال إن عدم إدراج المفهوم الهام للحلول المستمدة من الطبيعة في مشروع القرار أمر مؤسف حقا. وختم كلامه قائلا إن الصيغة الواردة في الفقرة 10 من مشروع القرار بشأن الحاجة إلى بذل جهود جماعية لتعزيز التنمية المستدامة "بطريقة مبتكرة ومنسقة وسليمة بيئيا ومنفتحة ومشتركة" تعكس التطلع المشترك إلى إعادة البناء بشكل أفضل، وهو ما يصب في مصلحة فرادى البلدان والمجتمع الدولي بأسره.

(أ) صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21 *(تابع)* (A/C.2/75/L.2/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/75/L.2/Rev.1: مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

57 - **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): قالت إن الوفود التالية قد أصبحت من مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركمانستان، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر القمر، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، والصين، وغيانا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. ثم أشارت إلى أن ليبريا ترغب أيضا في الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

58 - وقالت وهي تقرأ بيانا وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، إنه بموجب أحكام الفقرتين 2 و 3 من مشروع القرار A/C.2/75/L.2/Rev.1، تعيد الجمعية العامة تأكيد ما قررته، وفقا لقرارها 226/73، بأن تعقد في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، بالتزامن مع يوم المياه العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028. وأضافت قائلة إن أهداف المؤتمر هي: تركيز أكبر على التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتنفيذ وتعزيز البرامج والمشاريع ذات الصلة بهذا الموضوع، وتعزيز التعاون والشراكات على جميع المستويات بغية المساعدة في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتصلة بالمياه المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في خطة عام 2030. وسيعد رئيس الجمعية العامة موجزا لوقائع المؤتمر، بوصفه وثيقة المؤتمر الختامية التي ستشكل إسهاما في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وترحب الجمعية العامة كذلك بالعرض السخي الذي قدمته حكومتا طاجيكستان ومملكة هولندا للمشاركة في استضافة المؤتمر وفي تحمل تكاليفه.

59 - وعملا بالفقرة 3 من مشروع القرار A/C.2/75/L.2/Rev.1، فإن من المفهوم أن حكومتي طاجيكستان ومملكة هولندا سوف تشاركان

في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل وستتحملان جميع التكاليف المرتبطة بالمؤتمر.

60 - وعليه، لن يترتب، في الوقت الراهن، على اعتماد مشروع القرار A/C.2/75/L.2/Rev.1 أي آثار مالية في الميزانية البرنامجية.

61 - **السيد محمد أمينوف** (طاجيكستان): عرض مشروع القرار، وقال إن 190 دولة عضوا قد شاركت في تقديم مشروع القرار، ودعا جميع الوفود المتبقية إلى إبداء التضامن بالانضمام إلى مقدميه. وتتطلع طاجيكستان إلى استمرار تعاون جميع الدول الأعضاء في تنفيذ ولاية مشروع القرار، ولا سيما عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 في نيويورك من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، بالإضافة إلى اجتماعات هامة أخرى في هذا الصدد. وختم متمنيا أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

62 - **السيدة براندت** (هولندا): قالت إن عام 2020 عزز الاقتناع بأن الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه هي حقا في صميم التنمية المستدامة. ومن الضروري تجديد الشعور بالطابع الملح من أجل التعجيل بالعمل في مجال المياه وإعادة البناء بشكل أفضل. ولذلك كان شرفا لهولندا أن تشارك طاجيكستان في استضافة المؤتمر المذكور آنفا. ويوفر مشروع القرار الحالي أساسا متينا لتنظيم مؤتمر طموح ذي توجه عملي ومتعدد أصحاب المصلحة. وقالت إنها تتطلع إلى استمرار التعاون مع جميع الوفود لضمان نجاح المؤتمر.

63 - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يتفق تماما على ضرورة وضع نهج طموح متعدد أصحاب المصلحة ذي توجه عملي إزاء المؤتمر. وفي الوقت نفسه، انضم وفد بلدها إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار على أن يكون من المفهوم صراحة أن الفقرة الثامنة من ديباجته لا تعني أنه يجب على الدول أن تنفذ الالتزامات بموجب صكوك حقوق الإنسان التي ليست طرفا فيها. فالولايات المتحدة ليست طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق الواردة فيه ليست قابلة للتقاضي أمام محاكم الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، فإن واجب الدولة في حماية الحق في الحياة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا يشمل معالجة الظروف العامة في المجتمع أو الطبيعة التي قد تهدد الحياة في نهاية المطاف أو تمنع الأفراد من التمتع بمستوى معيشي لائق. وأنهت كلامها بالقول إن البيان العام الذي أدلى به وفد بلدها في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 قد تناول مسائل أخرى واردة في مشروع القرار.

64 - *اعتمد مشروع القرار A/C.2/75/L.2/Rev.1*.

65 - **السيد تيكلو** (إثيوبيا): قال إن وفد بلده قد انضم إلى مقدمي مشروع القرار ويعترف بالدور الحاسم الذي تؤديه المياه في القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. غير أنه لا ينبغي تفسير مشروع القرار على أنه يوسع نطاق أو ولاية أو أنه يغير تركيز قرار الجمعية العامة 222/71، المعنون العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028. وقال إن إدراج عبارة "حقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي" في الفقرة الثامنة من الديباجة، والإشارة إلى "الإطار العالمي للتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة" في الفقرة السادسة عشرة من الديباجة، واستخدام عبارة "التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للموارد المائية، بسبل منها النهج التعاونية" في الفقرة 4 (د) ينبغي ألا تعتبر لغة متفق عليها في العمليات المقبلة.

66 - **السيدة تسايتلر** (مراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن وفدها يرحب باعتماد مشروع القرار بيد أنه يود توضيح موقفه بشأن عدد من المسائل.

67 - وأضافت قائلة إن خطة عام 2030 هي إطار العمل التوجيهي المتفق عليه. ويجب أن يكون محور الاهتمام التعجيل بإحراز تقدم نحو تنفيذها وكذلك مجالات العمل ذات الأولوية المتفق عليها في الأهداف والغايات ذات الصلة بالمياه، بما في ذلك جهود بناء القدرات. وبهذه الروح ينبغي فهم عبارة "الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمياه، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وأعربت عن أسفها لأن بعض الوفود واجهت صعوبات جمة في إدراج إشارات صريحة إلى الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات الأخرى المتصلة بالمياه في خطة عام 2030 في مشروع القرار بشأن مسألة المياه لأغراض التنمية المستدامة.

68 - ومضت قائلة إن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، بوصفها آلية التنسيق لقضايا المياه داخل منظومة الأمم المتحدة، لها دور

رئيسي في العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل وفي المؤتمر نفسه. وكان ينبغي أن يتجسد هذا الدور بوضوح أكبر في النص.

69 - وأردفت قائلة إن إطار التعجيل العالمي لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة أداة رئيسية تمكّن من اتخاذ إجراءات عاجلة لتوسيع نطاق التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 6 والأهداف والغايات الأخرى المتصلة بالمياه وزيادة وتيرته. وهذا هو هدف الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام 2021، على النحو المتفق عليه في مشروع القرار.

70 - واسترسلت قائلة إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا بتنفيذ الهدف 6 وجميع غاياته، بما في ذلك الغاية 6-5 بشأن التعاون عبر الحدود. فالغالبية العظمى من مستجمعات المياه في العالم عابرة للحدود الوطنية. والتعاون في إدارتها بين مختلف البلدان المشاطئة أمر أساسي، بل إنه سيصبح أكثر أهمية في المستقبل مع تزايد الطلب على المياه وتغير المناخ الذي يؤدي إلى ندرة المياه والتنافس على استخدامها في أجزاء كثيرة من العالم. ومن المؤسف أنه لم يتخذ موقف أكثر حزما لدعم التعجيل باتخاذ إجراءات بشأن التعاون عبر الحدود.

71 - وأضافت قائلة إن عدم الاتفاق على إدراج إشارة في مشروع القرار إلى أهمية اتباع نهج "توحيد الأداء في مجال الصحة" هو سبب آخر يدعو إلى الأسف. وبالنظر إلى حدوث أكثر من 3 ملايين حالة وفاة في السنة بسبب الأمراض المنقولة بالمياه، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، وبالنظر إلى جائحة كوفيد-19 التي يواجهها العالم حاليا، فإن التعاون الوثيق بين الخبراء في مجالات المياه والتنوع البيولوجي والصحة يكتسي أهمية قصوى.

72 - وختمت كلامها بالقول إنه من المؤسف أن يدرج في النص بند عدم اعتراض في شكل يسمح للدول الأعضاء، لأسباب عامة جدا، الاعتراض على إدراج المنظمات التي يسمح لها بالمشاركة في المؤتمر. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه من الطريقة التي أُسيء بها استخدام شروط عدم الاعتراض في الماضي. ويجب تقديم أسباب ملموسة للاعتراض على مشاركة أصحاب المصلحة في المناقشات، ويجب أن يكون القرار النهائي بشأن قائمة منظمات المجتمع المدني قرارا تتخذه الجمعية العامة نفسها وليس دولة عضو واحدة. ولذلك يلزم اتباع نهج أفضل في المؤتمرات المقبلة.

73 - **السيد تاماورا** (اليابان): رحب باعتماد مشروع القرار، وقال إن المياه والصرف الصحي مسألتان حاسمتان في مكافحة كوفيد-19 وأنه من المتوقع أن تصبح الكوارث المتصلة بالمياه أكثر حدة وأكثر تواترا نتيجة لتغير المناخ. ولذلك، يلزم بذل جهود شاملة لتنفيذ خطة عام 2030 وإطار سينداي واتفاق باريس، عوضا عن التركيز فقط على الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

74 - ومضى يقول إن اليابان تعتمد مفهوم القدرة على مواجهة الكوارث في أحواض الأنهار وتحقيق الاستدامة للجميع، من أجل أخذ زيادة هطول الأمطار بسبب تغير المناخ في الحسبان. ويطبق هذا المفهوم منظور نطاق الحوض النهري على إدارة الأنهار ويعزز وضع السياسات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، سيعقد مؤتمر القمة الرابع للمياه في آسيا والمحيط الهادئ في اليابان في نيسان/أبريل 2022 في إطار الموضوع الأعم المياه من أجل التنمية المستدامة. وسيتيح هذا المشروع فرصة لمناقشة تيسير الحصول على المياه وكذلك طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالمياه، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه ودوران المياه السليم.

75 - وقال إن اليابان تتطلع إلى تبادل ومناقشة المبادرات ذات الصلة مع البلدان الأخرى في جلسة الأمم المتحدة المواضيعية الخاصة بشأن المياه والكوارث المقرر عقدها في عام 2021، وإلى تقديم مدخلات لاستعراض منتصف المدة الشامل في عام 2023 والاجتماعات التحضيرية ذات الصلة. وختم كلامه بالقول إن اليابان تود تعميق المناقشات والمساهمة بذلك في تحقيق أهداف وغايات العقد الدولي للعمل من أجل الماء.

76 - **السيد الشيخلي** (العراق): رحب باعتماد مشروع القرار، وقال إن التحديات المتعلقة بالمياه آخذة في الازدياد، نظرا لمحدودية كمية المياه العذبة في العالم والزيادة المطردة في عدد سكان العالم. ومن المهم تعزيز مفهوم التعاون الدولي وتفعيله من أجل ضمان التنمية المستدامة لموارد المياه العابرة للحدود، ولا سيما في المناطق المعرضة لتأثير تغير المناخ والجفاف. والأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمناقشة التعاون الدولي من أجل إدارة الموارد المائية إدارة مستدامة.

77 - **السيد جهانزيب خان** (باكستان): رحّب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن مشروع القرار، وقال إن وفد بلده شارك بنشاط في عملية التفاوض. وقال إن لدى باكستان التزاما ثابتا وطويل الأمد

بالأهداف المتصلة بالمياه، تمشيا مع الأهمية التي تعلقها على قضايا ندرة المياه والتعاون عبر الحدود بشأن المياه من أجل التنمية المستدامة. وستكون المناقشات بشأن هذه المسائل حيوية بالنسبة للعديد من بلدان المصبّ المشاطئة مثل باكستان. ومن الواضح أيضا أن النزاعات العابرة للحدود المتصلة بالمياه يمكن أن تشكل تهديدا للسلام والأمن في العديد من المناطق، بما فيها بلده. وأنهى كلامه قائلا إنه في ضوء أزمة المناخ، تتزايد أهمية التعاون بين البلدان بغية تجنب أي كوارث أو نزاعات متصلة بالمياه. ولذلك، يجب أن يعالج استعراض منتصف المدة الشامل أهم القضايا، مثل ندرة المياه، والتعاون العابر للحدود، والسلام والأمن.

78 - **السيد المحز** (مصر): قال إنه نظرا لعدم إمكانية استغناء الإنسان عن المياه للبقاء على قيد الحياة، فإن بلده يعلق أهمية كبيرة على العملية الحالية التي ستؤدي إلى عقد أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن المياه منذ عام 1977. وفي حين تم وضع أطر قانونية متعددة بشأن المياه منذ ذلك الوقت، فإن التحديات المتعلقة بالمياه ظلّت تزداد مع ارتفاع عدد سكان العالم إلى ما يقرب من 9 بلايين نسمة. وفي الوقت الراهن، يشترك 153 بلدا فيما مجموعه 263 حوضا من أحواض البحيرات والأنهار عابرة للحدود في جميع أنحاء العالم. ولذلك ليس أمام البلدان بديل عن التعاون من أجل معالجة أزمة المياه الحالية، ولا سيما في المناطق المعرضة لآثار تغير المناخ وحيث المياه شحيحة بالفعل. وفي هذا السياق، أتاح استعراض منتصف المدة الشامل فرصة مناسبة التوقيت وملائمة وفريدة للمشاركة في مناقشات مفتوحة جامعة وشاملة بشأن جميع المسائل المتصلة بالمياه. وختم كلامه قائلا إنه ينبغي أن يصبح المؤتمر دعوة إلى الوحدة والعمل الجماعي لتأمين احتياجات ومصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي من المياه.

79 - **السيد نعيمي** (أفغانستان): رحب باعتماد مشروع القرار، وقال إن وفد بلده وحكومته ملتزمان باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان نجاح العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة ونجاح المؤتمر.

80 - **المونسنيور هانسن** (المراقب عن الكرسي الرسولي): رحب باعتماد مشروع القرار، وقال إن استعراض منتصف المدة الشامل في عام 2023 سيتيح للمجتمع الدولي فرصة تقييم التقدم المحرز في تنفيذ العقد الدولي للعمل من أجل الماء. وسيوفر منبرا للمناقشات بشأن التحديات والعقبات التي تبرز وسبل تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالمياه المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف والغايات الواردة في خطة عام 2030.

81 - وأعرب عن ترحيب وفده باللغة التي صيغ بها مشروع القرار الذي يعترف بأنه في ضوء جائحة كوفيد-19، يجب أن تكون مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة والمرافق الصحية والنظافة الصحية الكافية والعادلة متوفرة ومتاحة للجميع وميسورة التكلفة. وقال أيضا إنه يرحب بالاعتراف بأن الأخطار التي تهدد الصحة العامة من الأمراض المنقولة بالمياه والتلوث والآثار الصحية للكوارث المتصلة بالمياه لا تزال وشيكة، والتشديد في هذا الصدد على ضرورة معالجة مسائل صحة النظام الإيكولوجي وصحة الإنسان على نحو شامل. ونوّه كذلك بما ورد في مشروع القرار بأن حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي مستمدة من الحق في مستوى معيشي لائق ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وختم كلامه قائلا إنه من الضروري ضمان توافر مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة للجميع باعتبارها سلعة أساسية من أجل تعزيز وإعمال الحق الأصيل لكل شخص في الحياة. ولذلك فإن وفده يرحب بالإشارة المحددة إلى الحق في الحياة والكرامة الإنسانية في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار.

رُفعت الجلسة الساعة 12:25.